

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

الانتقادات الموجّهة لمقالة المحقق البروجردى المبحّلة

و بعدما أسهَبنا بيانات المحقق البروجردى إسهاباً واستخرجنا طرائف تفكيره و طرائف تحقيقه - و الذي قد رافقه المحقق الخميني أيضاً- [1] و لكن قد حان الأوان كي نُعلّق عليها بتعليقات أنيقة:

1. لقد التَجَأَ المحقق البروجردى إلى داعويّة الملكات القلبيّة بلا داعويّة للأمر البحث - وفقّ المشهور- معتقداً بأنّ لا يستفّر المكلف نحو الامتنال بل أمر المولى سيصنع صغرى «موضوع الطاعة» الخارجيّة فحسب، بينما نناقشه بأنّ الملكات القلبيّة رغم تواجدها في جوف القلب و لكنّا نتحدّث حول واقعة عرفيّة في مسألة «الانبعاث» و قد سجّلنا مسبقاً بأنّ أسلوب تقنين الشّارع يُضاهي أسلوب تقنين العقلاء بالضبط، و لهذا قد شاهدناهم يَنْبَغُون ببركة نفس «الأمر» بالتحديد حيث يعتبرونه هو الدّاعي و المهيج لا الملكات القلبيّة، نظير قاعدة «تكليف الكفّار بالفروع» [2] فإنّ الأمر الشرعيّ هو باعْثُهُم لا الاعتقادات و الملكات القلبيّة، فرغم أنّ الكفر يُعدّ حاجباً عن الصّحة إلا أنّهم مدعوّون و مخاطبون من قبل المولى أيضاً و بضرر قاطع - كما قد استوفيناها في محلّه -.

2. و الانتقاد التّالي هو أنّ المحقق البروجردى قد خلط ما بين الدّواعي النّابعة من المكلف - و هي الملكات الخمس- فتعدّ تكوينيّة تماماً و بين الدّواعي النّاتجة عن المولى - و هي الأوامر- فتعدّ تشريعيّة تماماً، بينما قد حقّت هنا مقالة المشهور بأنّ الأمر الشرعيّ هو الذي يُرسله نحو الامتنال - سيّان التّعبديات و التّوصليّات- و يتسبّب بفعليّة التّكليف أو تحقّق اقتضائه - على الأقلّ- لا الملكات القلبيّة بمفردها لأنّها تخصّ أحوال المكلف و مُعتقداته الباطنيّة فحسب بلا إبعث أساساً. [3]

3. و النّكتة التّالية هي أنّ السيّد قد ركّز على حلّ «استحالة دعوة الشّيء إلى نفسه» لا استحالة التّصوّر أو الفعليّة أو الامتنال فيبدو أنّها مُجابهة لديه و بكلّ وضوح، و لكن حينما أكّد ضمن مقدّمته الأولى على أنّ محرّك العبد يمتثل في الملكات الباطنيّة - فحسب- بنحو لا ينبعث المرء بمجرد إصدار أمر بحث، فبالنّسبة لم تعدّ حاجة إلى إطناب الحوار إذ ببركة هذه المقالة قد انهارت استحالة «دعوة الشّيء إلى نفسه» لأنّه قد علّق الدّاعي على الملكات الخمس دون الأمر، فنظراً لذلك لا يتواجد أمر يدعو إلى نفسه أساساً.

4. التّعليقة الأخيرة أنّه قد فكّك ما بين «المأمور به» و بين «المدعوّ إليه» وفقاً للوالد المحقق الأستاذ أيضاً حيث يعتقداً بأنّ المأمور به هو المطلوب الخارجيّ النّهائيّ - حتّى مع القصد- و أنّ المدعوّ إليه هو المتعلّق الصّلاتيّ البحت ثبوتاً، فالقصد يُعدّ قيد المأمور به بوجوده الخارجيّ لا قيد المدعوّ إليه ثبوتاً - كي تتورّط في الدّور- ثمّ بهذا التّمييز قد عالجا استحالة «دعوة الأمر إلى نفسه» أيضاً إذ الأمر سيّدعو إلى المدعوّ إليه - الصّلاة البحتة- فحسب بينما المأمور به الخارجيّ يحْتَضِنُ كافّة الأجزاء - كالقصد- أيضاً، و لكنّا نخاصّمه بأنّ هذا التّفريق يُضادّ طريقة تقنين العقلاء تماماً و ديدنه الأصوليّين أيضاً إذ لا يُعقل أن ننسب لشيء أنّه يُعدّ مأموراً به و ليس مدعوّاً إليه - كما زعمه العلّمان- بل النّهج الوجيه هو الرّأي الشّهير بأنّ متعلّق الأمر هو نفس المأمور به و المدعوّ إليه أيضاً.

أجل لو افترضنا أنّ الخارج هو نفس الأمور به لاستطاع السيّد أن يُفكّك ما بين المأمور به الخارجيّ والمدعوّ إليه الذهنيّ، بينما الحقّ الحقيق أنّ الخارج يُعدّ ظرف سقوط المأمور به فحسب لا ظرف ثبوته، فالعمل الخارجيّ يعدّ مصداقاً للأمر الكليّ الذهنيّ – وليس أكثر..

و بالتّالي يبدو أنّ السيّد – في الحقيقة – قد استسلم لهذه الاستحالة فلجأ إلى تغيير العنوانين، ولكنّه بهذا الأسلوب لم ينجح في الإجابة.

[1] و مجمل القول فيه: أنّ الأوامر المتعلقة بالمركّبات و المقيدّات إنّما تتعلّق بهما بما أنّهما موضوعات وحدانية و لو اعتباراً، و لها أمر واحد لا ينحلّ إلى أوامر متعدّدة، و لا فرق بينهما و بين البسائط في ناحية الأمر، فهو بعث وحدانيّ تعلّق باليسيط أو المركّب و المقيدّ، فالمطابق للبرهان و الوجدان هو: أنّ البعث في هذه الأقسام الثلاثة على وزان واحد، لا ينحلّ الأمر إلى أوامر، و لا إرادة إلى إرادات و إن كانت تفرّق في انحلال الموضوع في الأولين دون الثالث، و لكنّ دعوة الأمر إلى إيجاد القيود و الأجزاء بعين الدعوة إلى إيجاد المركّب و المقيدّ، و إيجاد القيد أو الجزء امتثال للأمر المتعلّق بالمقيدّ و المركّب، لا امتثال لأمرهما الضمنيّ أو الانحلاليّ، كما اشتهر بين القوم؛ لأنّ العقل حاكم على أنّ كيفية امتثال الأمر المتعلّق بالمركّب و المقيدّ، إنّما هو بالإتيان بالأجزاء و إيجاد القيود، فحينئذٍ فالجزء أو القيد ليس غير مدعوّ إليهما رأساً، و لا مدعوّ إليهما بدعوة خاصّة منحلّة، بل مدعوّ إليهما بعين دعوته إلى المركّب أو المقيدّ؛ إذ الأمر واحد و المتعلّق فارد.

إذا عرفت ذلك، تقدّر على حلّ العويصة؛ إذ المأمور به و إن كان هو المقيدّ بقصد الأمر – و هو قد تعلّق بنعت التقيّد – إلّا أنّ نفس الصلاة المأتي بها تكون مدعوة بنفس دعوة الأمر المتعلّق بالمقيدّ، لا بأمرها الخاصّ، و هذا يكفي في مقام الإطاعة. و بعبارة أخرى: أنّ المكلف إذا أدرك أنّ الأمر متعلّق بالمقيدّ بقصد الأمر، و رأى أنّ إتيان الصلاة – أعني ذات المقيدّ بالأمر المتعلّق بالمركّب – محصّل لتمام قيود الواجب فلا محالة يأتي بها كذلك، و يعدّ ممثلاً لدى العقلاء. (تهذيب الأصول ج 1 ص 217-218).

[2] و قد أفرد الأستاذ المبجل كتاباً مستقلاً لمختلف أبعاد هذه القاعدة الرائدة حيث قد برهن هناك على فعليّة تكاليفهم ببضع من الآيات النيرات، و سأشير إلى بعض بياناته: «وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً، وَ مَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ». إنّ الآية تُنبأنا عن قضية حقيقيّة ولهذا ستستبطن الرّجل و المرأة، و الكافر و المسلم، و الدّانيّ و النّائيّ و... فالوجوب قد أصبح فعليّاً تجاه الكفار نظراً لتوفّر الشّروط العامّة، إلّا أنّ الكفر يُعدّ مانعاً عن صحّة العبادة، ولهذا يُعدّ الإسلام و الإيمان مقديمتين لصحّة الواجب لا لأصل وجوب التّكليف كما تخيّل الشّافعيّ ثمّ استنتج منه – أنّهما قيد الوجوب – عدم تكليف الكفار بالفروع – حيث قد نقل الشيخ الطوسيّ – الخلاف، المجلّد: ٢، الصفحة: ٢٤٥ «أنه قد قال الشافعي: الإسلام من شرط وجوبه» – بينما الصّراط القويم هو أنّ الوجوب فعليّ دوماً و صحّة الواجب مشروطة بتلبّية نداء الإسلام بل الإيمان أيضاً – حيث إنّ الكافر يُعدّ عاقلاً و بالغاً و قادراً، فقد حاز الكافر مرتبة فعليّة التّكليف فأصبح الوجوب فعليّاً و الواجب مشروطاً على تحقق الإسلام بل الإيمان أيضاً..».

[3] بينما المحقّق البروجرديّ قد بنى معياره الأصيل لتحقيق المقربيّة هي الملكات الخمس دون الأمر، فصرّح قائلاً: «فإن الملاك في المقربة على ما عرفت هو استناد الفعل إلى الملكات و الدواعي القلبية التي أشرنا إليها في المقدمة الأولى، و المفروض فيما نحن فيه إتيان الأجزاء بإرادة متولدة من إرادة موافقة المولى المتولدة من أحد الدواعي القلبية التي أشرنا إليها، فتدبر..»